



بين قبضة النظام ومحارب تنظيم "داعش" يعيش أهالي دير الزور في وضع مأساوي تزيد حدّته يوماً بعد يوم، في ظل عدم وصول المواد الغذائية والطبية إليهم منذ أشهر وتلوث المياه، مما أدى إلى وفاة عشرات الأشخاص بينهم أطفال، فيما عمد التنظيم إلى إعدام عدد من الشباب بعدما حاولوا إدخال المساعدات سراً إليها، وهو الأمر الذي جعل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والناشطون يطلقون صرخة استغاثة محذرين من كارثة إنسانية ومطالبين المنظمات الدولية بالتدخل.

وقال مجاهد الشامي، مؤسس "تجمع دير الزور تذبح بصمت"، إن العائلات في دير الزور تعيش بين الحياة والموت، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام والمحاصرة من "داعش"، بشكل أساسي في الجورة والقصور وهرابش والبغيلية والجفرة، والتي يبلغ عدد سكانها نحو 250 ألف نسمة، فيما يقدر عدد الموجودين في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش في الريف الشرقي والغربي وأجزاء من المدينة المحررة (التي حررها سابقاً الحرس) نحو 700 ألف نسمة.

انقسام المنطقة:

ويوضح الشامي أنه وبعد دخول "داعش" إلى دير الزور انقسمت المنطقة إلى جزأين بين النظام و"داعش"، وقد بات النظام يسيطر على نحو 10 في المائة من المدينة إضافة إلى منطقتي الجفرة والبغيلية في الريف، فيما يسيطر التنظيم على الجزء الأكبر منها.

ويضيف: "قبل سيطرة (داعش) كان (الجيش الحر) يسمح بدخول المساعدات إلى المدنيين، وعند بدء معركة التنظيم للسيطرة على المدينة قبل نحو سبعة أشهر عمد إلى محاصرة المدنيين بحجّة محاصرة النظام بحيث أصبح الوضع يزداد سوءاً، واليوم بات مأساوياً"، مضيفاً: "في الأشهر الأخيرة بات الوضع فاسياً جداً وقد سُجِّلَ وفاة 50 شخصاً معظمهم من الأطفال نتيجة الجوع ونقص المياه التي إن وجدت فهي ملوثة بغياب مادة الكلور المعقمة، كما قام (داعش) بإعدام 10 أشخاص لأنهم عمدوا إلى إدخال المساعدات الغذائية".

مع العلم أنّ المواد الغذائية باتت تباع في ما يشبه السوق السوداء في دير الزور، ويلفت الشامي إلى أنها إن توفّرت في أسعار خيالية، إذ بات كيلو الأرز يباع بنحو أربعة آلاف ليرة سوريا (نحو 12 دولاراً)، وأشار الشامي إلى أنّ النظام يعتمد إلى إزالة المواد الغذائية لعناصره بالطائرات في مطار دير الزور، بينما يتواتأ مع التنظيم بمنع وصولها إلى المدنيين، وخير دليل على ذلك غياب المواجهات بين النظام و"داعش" الذي يتصف المدنيين بـ"بدل قصف مراكز النظام".

ونتيجة هذا الوضع الذي يعيشه سكان دير الزور، بدأت تنتشر في الفترة الأخيرة الأمراض والأوبئة، وهو ما ذكرته صفحة "دير الزور تذبح بصمت"، لافتاً إلى أن "داء الكلب" أصبح منتشرًا بشكل غير مسبوق في أحياط المدينة المحررة والأوبئة تهدد المنطقة، بسبب قلة العناية والدواء، وقد سجلت أكثر من 30 إصابة في المدينة والريف، وأكثر من 5 حالات وفاة، فيما سُجّل في الريف الغربي أكثر من 20 حالة إصابة وحالتي وفاة في الأيام الماضية معظمهم في حطة ومراط، فيما ينتشر داء اللشمانيا أو حبة حلب في الشعيبات والريف الشمالي خط الخابور.

وأعلن الأسبوع الماضي عن وفاة طفلين لا يتجاوز عمرهما الأشهر في المناطق المحاصرة من قبل تنظيم داعش، بسبب عدم توافر المياه الصالحة للشرب، وأكد الشامي المعلومات التي سبق أن تم التداول بها لجهة دفع المواطنين المال لعناصر قوات النظام مقابل السماح لهم بالخروج، موضحاً أن "اللواء محمد قدور قائد منطقة الحسكة ودير الزور يعطي أذوناً للمدنيين بالخروج من المنطقة الخاضعة لسيطرة النظام إلى تلك الواقعة تحت سيطرة داعش مقابل نحو 75 ألف ليرة سوري، أي ما يقارب 250 دولاراً".

وكان موقع "كلنا شركاء" المعارض، قد أفاد قبل أيام بسماح قوات النظام بخروج عشرات العائلات من سكان أحياط المدينة الخاضعة لسيطرتها والمحاصرة من "داعش" في مدينة دير الزور، وجاءت موافقة قوات النظام لبعض العائلات بالخروج، بحسب مصادر ميدانية، بعد حصولهم على موافقة من الأفرع الأمنية في المدينة، واقتصرت الموافقات في الأغلب على النساء والأطفال وبعض الشيوخ.

اشتراك النظام وتنظيم الدولة في الحصار:

ويشتراك كل من النظام والتنظيم في حصار سكان حي الجورة والقصور الخاضعين لسيطرة النظام في دير الزور، حيث يمنع النظام ما يقارب من مائتي ألف نسمة من المغادرة، في حين يمنع التنظيم دخول المواطنين والمواد الغذائية والطبية إلى هذه الأحياء، بحيث بقي المجال الوحيد لهم هو المطار العسكري الذي توقفت حركة طائرات الشحن فيه أيضاً بسبب اقتراب التنظيم من نقاط صعود وهبوط هذه الطائرات.

وكان الائتلاف الوطني السوري، طالب، على لسان نائبة رئيسه نعم غاردي، الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة العالمية، ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، باتخاذ إجراءات فعالة لإنقاذ نحو 250 ألف مدني محاصرين داخل أحياط مدينة دير الزور (الجورة - القصور - هرابش - البغيلية) من قبل تنظيم داعش للشهر السابع على التوالي، في ظل انقطاع تام للتيار الكهربائي وندرة المواد الغذائية، التي لا تكفي سوى 25 في المائة من الأهالي، حسب تقرير صادر عن حملة "معاً لفك الحصار عن دير الزور".

ونذكر الحملة أن الحصار بات أشد على الأحياء بعد أن تمكّن تنظيم داعش من إغلاق جميع المنفذ ومنع عمليات تهريب الغذاء والمواد الطبية، مشيرة إلى أن ذلك أتى بالتزامن مع تقليل كميات الغذاء المنقوله من قبل نظام الأسد للتجار المرتبطين به، وسجلت الحملة وفاة طفلين رضيعين نتيجة نقص حليب الأطفال، إضافة إلى وفاة طفل يبلغ من العمر (11 عاماً) وامرأة (53 عاماً) نتيجة الجوع.

وشددت غاردي "على أن من أصدر قراراً يلزم نظام الأسد بدخول لجنة لتحديد المسؤول عن استخدام الكيماوي، يستطيع أن يفرض إدخال المساعدات الإنسانية للمحاصرين في جميع المناطق المحاصرة في سوريا، ومنها حي الوعر بحمص والغوطة الشرقية والزبداني بريف دمشق، وذلك استناداً لقرار مجلس الأمن 2139".

كما طالبت غاردي بإصدار قرار يلزم النظام بالسماح للمنظمات الإنسانية ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، باستخدام مطار دير الزور من أجل نقل المساعدات الإنسانية، بوجود إشراف دولي على عملية النقل والتوزيع أيضاً، وتسهيل خروج

المدنيين من الأحياء المحاصرة وإزالة كل العرقل المتمثلة بمنع الرجال بين 16 و45 عاماً من المغادرة، وإلغاء دفع المبالغ المالية المرتفعة التي يطلبها النظام من المطالبين بالخروج.

المصادر: